

عهد رابين وبيريز، إلا أنها صدمت في جانب آخر المجتمع الصهيوني حيث تعتبر مؤسسة الجيش غير قابلة للنقد، فالخدمة العسكرية الزامية لمدة ثلاثة أعوام للرجال و٢١ شهراً للنساء، ويمكن للرجال الذين يقل عمرهم عن ٤٩ عاماً أن يطلبوا للخدمة، حتى مدة شهر كل عام.

ورغم أن رافضي الخدمة لا يشكلون عددياً إلا كمأ مهملأ؛ ألفاً أو ألفين من أصل جيش يضم نصف مليون من مقاتلين واحتياطيين. لكن موقفهم الرافض للخدمة في الأراضي المحتلة مثل نوعاً من زلزالي صحيح أن هزات هذا الزلزال أدنى من أن يحسب لها حساب، لكن خطورتها تحكما يقول كتاب إسرائيليون- تكمن في تواصلها وفي ما ترسمه من علامات استفهام حول مستقبل الديمقراطية في (إسرائيل)، وحول هوية الدولة بالذات: أهي دولة إسرائيلية تكتفي بحدودها لعام ١٩٦٧ أم دولة يهودية تريد ضم الأراضي المحتلة -وأكثر منها بعد- لتتطابق حدودها مع حدود فلسطين الميثولوجية؟ (الحياة ٢٠٠٣/٦/٨).

وقد ووجهت حركة الرفض هذه بانتقاد قاس من الطبقة السياسية وقيادة الجيش لخطورتها، فكما قال أحد أوائل هؤلاء الرافضين الذين اعتقلوا في الانتفاضة الثانية، وهو نوام كوزار (٢١ عاماً) الذي جند في وحدة قتال في يوليو ٢٠٠٠ وأمضى في السجن ٢٨ يوماً: «في ذلك الوقت، لم يكن أحد يفكر بالرفض، لكن منذ ذلك الحين تحول الأمر إلى ظاهرة عامة، لأن الناس فهموا أن ثمة خياراً بديلاً».

لذلك، ورداً على هذا الواقع الجديد، صعد الجيش في الأشهر الأخيرة إجراءاته ضد الرافضين. وبدأ بمحاكمتهم في محاكم الطاعة لفترات متكررة، وفي الأسابيع الأخيرة بدأ يحاكمهم في المحاكم العسكرية المخولة بمحاكمة الرافضين لفترات تصل إلى ثلاث سنوات.

ورغم أن الجيش الإسرائيلي لا يعلن عن أي أرقام تختص بالرفض أو بالتمرد على الخدمة في الأراضي المحتلة أو في الخدمة العسكرية عموماً، إلا أن عدداً من العلامات التي تبدت خلال أعوام الانتفاضة تدل على أن حالة العصيان ورفض الخدمة العسكرية قد تتحول إلى ظاهرة عامة!

أسباب رفض الخدمة

١- إن الجيل الجديد من الشباب الإسرائيلي يرى بأن الخدمة العسكرية صارت مصدراً للخجل أكثر مما هي مصدر للتفاخر والكبرياء الوطني، حيث تحول الجيش برأيهم من جيش مدرب تدريباً عالياً على الحروب النظامية إلى جيش مطالب بمطاردة الأطفال والشباب في الأزقة الفلسطينية، وتكسير عظامهم.

٢- الجندي الصهيوني صار صيداً سهلاً أو ممكناً لرجال المقاومة الفلسطينية.

وتكشف التصريحات المفاجئة التي أدلى بها رئيس أركان الجيش الصهيوني الجنرال موشيه يعلون، أن الجيش لن يكون بإمكانه أن يضع حداً للمقاومة الفلسطينية بوسائل القوة، وأن أفضل سبيل للخروج من المأزق الأمني الذي تتواجد فيه الدولة العبرية هو التوجه بسلسلة من التسهيلات للفلسطينيين، فضلاً عن البحث عن سبل آفاق سياسية جديدة. لم يكتف يعلون بإبداء هذه الملاحظات، بل إنه وصف السياسة الأمنية التي تكلفه الحكومة بتطبيقها ضد الشعب الفلسطيني بأنها «كارثية» مع العلم أن يعلون كان وراء رفع الجيش الصهيوني شعار «ما لم يأت بالقوة، يأت بمزيد من القوة»، وذلك في مواجهة المقاومة الفلسطينية؛ وهو الجنرال صاحب نظرية «الجدار الحديدي» في مواجهة الانتفاضة، وهو الذي أعلن يوم تم تنصيبه رئيساً لهيئة الأركان أن هدف الجيش سيكون «طبع الهزيمة في الوعي الجمعي للفلسطينيين».

وها هو يعقوب بيرى الرئيس السابق لجهاز المخابرات

العامة الصهيونية يعترف بذلك الواقع في تصريحات للإذاعة الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حينما أسف على الحالة الانهزامية التي وصل إليها الجنود الإسرائيليون وقال: «إن عدد الفلسطينيين الذين سقطوا في الانتفاضة حتى الآن هو أضعاف عدد اليهود، ومع ذلك فإنه لم يُبد أحد من الفلسطينيين رغبة في مغادرة بلاده؛ فكيف هؤلاء الانهزاميين يهربون على هذا النحو»!

وكما أثبت الواقع فإن تهرب الجنود يتصاعد كلما ازدادت المقاومة وكلما امتدت الفترة الزمنية للانتفاضة، وتزايدت معها الخسائر البشرية من الطرفين. وقد كشفت حركة «هناك حد» في كانون الأول/ديسمبر الماضي أنها تملك قائمة بأسماء المئات من جنود وضباط الاحتياط الذين أعلنوا عدم استعدادهم لأداء خدمتهم العسكرية في الضفة وغزة أو في السجون العسكرية؛ وذلك لأنهم غير مقتنعين بسياسة القمع الإسرائيلية، ويؤمنون بحتمية إخلاء الضفة والقطاع من المستوطنات والمستوطنين. وأكدت الحركة أنه تم اعتقال ١٧٠ ضابطاً وجندياً؛ بسبب مواقفهم الرافضة تجاه القمع الإسرائيلي لفلسطينيين غزة والضفة. هذا بالإضافة إلى عشرات الرافضين الذين تم نقلهم إلى مهمات لا علاقة لها بالفلسطينيين. وتبعاً لمصادر الحركة؛ فقد وصل عدد الجنود والضباط المعتقلين الذين يتبنون هذه الدعوة إلى ١٨٠.

هذا إلى جانب إحساس جنود الاحتياط بأنهم كبش فداء يتم التضحية بهم من قبل سلطة الاحتلال.. ففي قاعدة «عوي» العسكرية عند مدخل رام الله، قام جنود الاحتياط بتقديم الشكاوى ضد الجيش الصهيوني بسبب تعرضهم للإهمال وعدم تلقي التدريبات الكافية والتجهيزات اللازمة لحمايتهم؛ مما يضطرهم أحياناً إلى تأدية الحراسة دون ارتداء الستر الواقية، أو حمل البنادق بدون رصاص، أو التحرك في سيارات عسكرية غير مصفحة. ويكون الرد دائماً أن هناك نقصاً في التجهيزات، وقد عبروا عن تلك الحالة قائلين: «الجيش الإسرائيلي أهملنا، ونشعر أننا كالبيط في مرمى النيران».

وقد أكد كل رافضي الخدمة تقريباً أنهم لا يريدون أن يشاركوا في ارتكاب الفظائع ضد الشعب الفلسطيني ويرفضون خدمة سلطة الاحتلال والدفاع عن المستوطنات والمستوطنين، ولكنهم لم يرفضوا الخدمة العسكرية في الجيش من حيث المبدأ. لا بل وأعلنوا أنهم سيدافعون عن (إسرائيل) في حدود ٦٧.

وقد دلت عدة استطلاعات للرأي العام أن نسبة ٢٥-٣٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون رفض الخدمة. وإذا ربطنا هذه الشرعية الشعبية (وليس السياسية المحضة) المتزايدة بوصول الرفض إلى الوحدات النخبوية وإلى جنود عاديين لا علاقة لهم بالعمل السياسي، فإننا نستطيع أن نتبين من الاحتياطي الكبير لحركة الرفض إمكانات تناميها وتزايد تأثيرها لتزلزل المؤسسة السياسية والعسكرية برمتها. ■

